ترسيم المازيغية لغة وطنية وتداعياته على التخطيط اللغوي

The Amazigh delineation of a national language and its implications for language planning

لعويجي أحمد

جامعة المسيلة – الجزائر

laoudjiahmed@yahoo.fr

الملخص: يفرض الواقع اللغوي الجزائري على أهل الاختصاص من رجال التربية والتّعليم والسياسة تقديم الحلول الكفيلة بتمكين المؤسسات اللغوية والحكومية من النهوض باللغات الأم(العربية والمازيغية)؛ للحفاظ على الهوية اللغوية للمجتمع الجزائري؛ هذه الهوية اللغوية التي تتطلب سياسة لغوية وتخطيطا لغويا خاصّيْن يمكّنان للّغات الأم، ويعطياها المكانة المستحقّة، إذْ لا تنمية ولا معرفة إلّا باللغة الأم.

الكلمات المفتاحية: الواقع اللغوي- السياسة اللغوية- التخطيط اللغوي- اللغة الأم- ترسيم المازيغية- الهوية اللغوية- اللغة الرسمية- اللغة الوطنية.

Abstract :The Algerian linguistic reality imposes on the specialists of education and télém and political men the provision of solutions that enable the linguistic and governmental institutions to promote the mother languages (Arabic and Mazigia) to preserve the linguistic identity of the Algeria society; this linguistic identity requires linguistic policy and linguistic layout that enable the mother tongues due to development and knowledge only in the mother tongue.

Key words:The linguistic reality- Linguistic policy-Language planning- Mother tongue- mazighisn demarcation- national identity- Official language- National language.

مجلة طبنة للدراسات العلمية - الجزائر

مقدمة:

تحتلّ اللّغة في المجتمع مكانة مميّزة؛ باعتبارها وحدها القادرة حقيقة على التعبير عن شخصية أعضائه، وكيانهم القومي والهويّاتي، وهي المسؤولة عن نقل ثقافته وتراثه؛ ومن هذا المنطلق وجب الاهتمام بها من خلال ترقيتها ونشرها على نطاق واسع، وباستعمال مختلف الوسائل التي تيسّر تحقيق هذا الهدف؛ فهي:« رمز لكيانها القومي وعنوان لشخصيتها، ومستودع لتراثها الحضاري، كما أنها وسيلة المرء للتّعبير عن مشاعره وعواطفه ورغباته وحاجاته، وللتّفاهم مع بني جنسه، ونقل ثقافته وثقافة آبائه وأجداده إلى الأجيال القادمة[1]». ثمّ إنّ الاهتمام باللّغة والعمل على ترقيّتها عامل من عوامل التّقدّم والرّقي والتّطور، وتحقيق النّمو المعرفي المنشود؛ والّذي يجعل الأمّة قادرة على مواجهة التحدّيات الّتي تفرضها العولمة (اللّغوية والتّكنولوجية والاقتصادية...) فـ:«الأمم الحية أمم قوية بلغاتها[2]». أيْ: أنّ حياة المجتمع مرهونة بحياة اللّغة؛ إذْ يرقى ويتطور المجتمع برقيّها وتطورها، ويضعف لضعفها.

إنّ الحاكم الفرنسي في بداية عهد الاستعمار الفرنسي أوصى جيوش بلاده الزّاحفة إلى الجزائر بتعليم الجزائريين لغة المستعمر حتى يتمكنوا منها ومن شعبها، ومن ثمة السيطرة عليها، فقال:« علموا لغتنا وانشروها حتى تحكم الجزائر، فإذا حكمتها فقد حكمناها حقيقة...حين تمتحن أمة بسرقة لسانها تطيع، وتبتر من ماضيها وتراثها وتاريخها، ثم تظل محكوما عليها بأن تبقى أبدا تحت الوصاية الفكرية والوجدانية للمستعمر حتى بعد أن يجلو عن أراضيها[3]».

ومن هذا المنطلق فالتّطور والتّقدّم يتمّ في المجتمعات من خلال الاهتمام والعناية باللّغة وبالمؤسسات الّتي تسهر على تعليم هذه اللّغة؛ لأنها هي المنطلق والأساس لأيّ

تطوّر، وهي:« المدافع الأخير...فإذا سقطت، سقطت معها آخر المعاقل، ليعيش المجتمع مرحلة الانهيار[4]».

الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري:

يدعو الواقع اللّغوي في المجتمع العربي عامة، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص إلى الحيرة والقلق؛ لِمَا آلت إليه اللّغة القومية(العربية) من تراجع وضعف؛ بسبب كيد أعدائها الّذين ناصبوها العداء؛ فحاربوها في عقر دارها وجنّدوا لها من أبنائها من باعها بثمنٍ بخسٍ، وفضّل لغة المستعمر الذي بذل قصارى جهده لمدة جاوزت القرن من الزمن أيْ: ما يقارب(132سنة) ورغم جلائه عن هذه الأرض الطاهرة، إلّا أنه جنّد أذنابا يعملون في الخفاء وعلانية تحت أغطية مختلفة؛ لقهر هذه اللّغة، من خلال وصفها بالعجز عن التعبير عمّا وصلت إليه مختلف العلوم اليوم، وتناسى أنّ معظم هذه اللغة غير مستخدم، وأنّ هذه اللّغة هي رمز شخصيته وعنوان هويته، وهي الّتي كانت إلى زمن غير بعيد يُطلب ودّها، وتهفوا النّفوس إلى تعلّمها، وامتلاك ناصيتها؛ وكان ذاك يوم وجدت من يصونها، ويعمل على الحفاظ على رقيّها؛ فسَادَ بها العالم برمّته. واليوم ها هي تعاني بسبب هذا الخَلَف الّذي أفقدها عزّها، واستبدلها بلسان غيره، ورماها بالعقم والعجز عن استيعاب أسماء المصطلحات الحديثة، وأسماء الآلات المختلفة والمخترعات. وهي الّتي من المفروض أن يُعمّم استعمالها والعمل بها في مختلف المرافق العمومية والإدارات، وأن تكون هي لغة التّعليم في مختلف أطواره، وهي لغة الإعلام. لكن الواقع الّذي نعيشه لا يثبت ذلك؛ على الرُّغم من أنّ ودودها في هذه الرّبوع يعود إلى وجود العربي ألأول فيها؛ أيْ دخلت مع الفاتح.

وتتوزّع مجموعات سكنية في مناطق مختلفة تمتلك اللغة الأم(المازيغية) لغة السكان الأصليين لشمال إفريقيا، وهي أيضا لغة وطنية ورسمية؛ بموجب التّعديل الدستوري

المؤرّخ في: 06مارس2016 وهي الأرصدة اللسانية الموجودة عبر التراب الوطني(القبائلية– الشاوية– الميزابية– الترقية– الشنوية– الشلحية) وبالتالي فهي أداءات ستة مختلفة من منطقة إلى أخرى.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع هو أن عامة الجزائريين وفي مختلف ربوع الوطن؛ يستعملون العامية في استعمالاتهم اليومية(لغة وظيفية) أيْ: يتقنها أغلبهم. فهي لغة التواصل بينهم، ووسيلة للتعبير عن الرغبات وقضاء الحاجات، لكونها خفيفة على لسان المستخدم؛ فهي لا تخضع لقوانين تضبطها وتحكم عباراتها، وقدرتها على التعبير على كل ما يحتاجه مستعملها.

إلى جانب هذه الفسيفساء اللغوية يلجأ الجزائريون إلى استعمال لغة المستعمر(الفرنسية) وخاصة في المؤسسات العمومية والإدارات، وبعض معاهد التكوين، وأغلب التخصصات الجامعية، ويتعامل بها الرسميون أكثر من تعاملهم باللغات الوطنية والرسمية(المازيغية والعربية)

فرسّمت ترسيما غير معلنٍ؛ وكأنّها وحدها لغة التقدّم العلمي، وكلّنا يدرك أنّ البَوْن بينها وبين الانجليزية شاسع في هذا المجال؛ بل تأخرها عنها يعدّ بعشرات السنين. فعلى مسؤولينا والقائمين على شؤون التربية والتعليم أن يهتموا« بتعليم لغات الأقطاب العلمية، وأن يقع الاهتمام بتدريس اللغات الشرقية. ولا يجب أن نقع فريسة للغة واحدة، بل نعمل بسياسة النفعية اللغوية؛ فحيث وجدت مصلحتنا في لغة فنأخذها إلى غاية نهاية النفعية[5]».

ترسيم المازيغية(لغة رسمية ووطنية في الجزائر):

بمقتضى التعديل الدستوري المؤرخ في 06مارس2016 تمّ ترسيم اللغة المازيغية لغة رسمية في الجزائر بعد أنْ اعتمدت لغة وطنية سنة2002؛ إذْ نصّ على أنّ:

« تامزيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يُحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تامزيغت قصد تجسيد وصف وضعها لغة رسمية فيما بعد.

تُحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي.[6] »

إنّ قرار ترسيم المازيغية لغة رسمية ووطنية يترتب عنه جملة من القرارات السياسية والخطوات العملية، تقوم بها الهيئات المختصة– رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، وزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي، والبرلمان بغرفتيه، الأكاديمية السامية للأمازيغية...– وبإشراك أهل الاختصاص من علماء اللغة ،وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في هذا المجال؛ للبحث عن السبل الكفيلة بترقية المازيغية وتطويرها وبكل تنوعاتها اللسانية مثل ما نصّ عليه الدستور، ومن ثمة العمل على نشرها؛ لأن القضية تتعلق بواحدة من الثوابت الوطنية، ورمز من رموز ومقومات الشخصية الوطنية. هذا المقوّم الّذي يتطلّب إعادة نظر في المنظومة التربوية؛ فيجب أن تُعنى بقرارات ومراسيم وزارية تأخذ بعين الاعتبار إدراج اللغة المازيغية في التعليم ووفق ما ينصّ عليه القانون الجزائري ودون محاباة لجهة على جهة أخرى، أو تقديم أداء على أداء آخر؛ فالمازيغية واحدة – وأداءاتها مختلفة – والوطن واحد. ثمّ إنّ تحقيق هذا الهدف يتطلّب:

– فتح أقسام إضافية أو مدارس لتعليم المازيغية (الزيادة في الحجم الساعي يقابلها زيادة في عدد الحُجرات المخصصة للدّرس).

– فتح معاهد للتكوين في اللغة المازيغية وخاصة على مستوى الجامعات لتكوين إطارات تحمل على عاتقها مشعل تعليم المازيغية.

– حلّ إشكالية الخط الذي تكتب به المازيغية، ويجب إسناد هذا الأمر لأهل الاختصاص؛ من خبراء ومتخصصين الذين تكون لهم تمييز مصلحة المازيغية، ومن ثمّة مصلحة الوطن؛ فالتعصب لرأي معين، أو الاحتكام للعاطفة لا يزيد المسألة إلّا تعقيدا.

– عقد ندوات ولقاءات علمية تحت إشراف الجامعات والمؤسسات اللغوية(مجمع اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، المحافظة السامية للأمازيغية...) وبحضور متخصصين لتقديم الحلول المناسبة لكل إشكال يعترض سبيل الوصول بالمازيغية إلى ما تصبو إليه.

– البحث عن أرضية توافق بين المازيغيين الذين يتّخذون من المازيغية(القبائلية– الشاوية– الميزابية–التارقية– الشلحية– الشنوية) لسانا؛ للتواصل والتعبير عن رغباتهم وبمختلف أطيافهم وتشكيلاتهم، حول الأداء الذي يمكن أن يكون جامعا للمازيغيين أولًا، ثمّ يسطّر لتعليمه ونشره.

إنّ ترقية وتطوير المازيغية ونشرها تعليمها وتعميم هذا التعليم، يتطلّب سياسة لغوية محكمة الهوية الوطنية وأبعادها، ويرسخ الوحدة الوطنية.وتخطيطا لغويا مدروسا، ومتابعة سياسية للتنفيذ؛ فالحصول على هذا المكسب يعزّز مقومات

مفهوم التخطيط اللغوي:

1– لغة:

– ورد في معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ):« التّخطيط: كالتّسطير، وتقول: خطَّطْتُ عليه ذنوبه أي سطّرتها[7]».

– وجاء في تهذيب اللغة لأبي منصور الزبيدي(370هـ):« ... وقال الليث الخطوط من بقر الوحش: الذي يخط في الأرض بأطرافه وكذلك كل دابة.

والتخطيط كالتسطير.

وتقول: خطَّطْتُ عليه ذنوبه أي سطّرتها.

ويقال: فلان يخط الأرض، إذا كان يفكر في أمر ويقدره... والخط الكتابة ونحوه مما يُخَطُّ، والخط: الطريق، يقال: الْزَمْ ذلك الخط ولا تظلم عنه شيئًا[8]».

– وجعل تاج العروس لمرتضي الزبيدي(1205هـ) بين طياته ما فحواه:« ...التخطيط: كالتسطير... والخط الكتابة ونحوها مما يُخَطُّ ...وقولهم خطّة نائية، أي مقصد بعيد كما في الصحاح[9]».

فالمصطلح(التخطيط) ومن خلال ما ورد في المعاجم اللغوية التي هي بين أيدينا، يمكن أنْ يُحَمّل من المعاني اللغوية ما مفاده:

– التّسطير وهو التّحميل(خطَّطْتُ عليه ذنوبه أي سطّرتها ووضِعتها عليه)؛

– الكتابة؛

– المقصد والاتجاه؛

– الطريق؛

– والأثر في الأرض ونحوه مما يُخطّ.

وجاء في (المعجم الوسيط) «(خَطَّ) الوجهُ ـ خَطًّا: صار فيه خُطُوطٌ.

... ويقال: خَطَّ الغلام. وخَطَّ على الشيء: رسم علامة. وخَطَّ الخِطَّةَ: اتخذها وأعلم عليها العلامة، ليُعلمَ أنه قد حازها لنفسه وحجزها. وخَطَّ الشيءَ: حَفره وشقَّه. ويقال: ما خطّ غُباره: ما شقّه: بمعنى ما لَحِقَهُ...

(خَطَّطَهُ): خَطَّه. ويقال: خَطَّطَ الأرضَ والبلادَ: جعل لها خُطُوطًا وحُدُودًا. و وخَطَّطَ المكان: قسَّمه وهيأه للعمارة...

(التَّخْطِيطُ): (في علم الرسم والتصوير): فكرةٌ مُثبتة بالرسم، أو الكتابة في حالة الخطّ، تدل دلالة تامَّة على ما يُقصد في الصُّورة أو الرسم أو اللوح المكتوب من المعنى والموضوع ولا يشترط فيه إتقان... وضع خطة مدروسة للنَّواحي الاقتصاديَّة والتعليميَّة والإنتاجيَّة وغيرها للدولة [10]». فبالإضافة إلى المعاني اللغوية، نحو:

- الرّسم؛
- الحفر والشقّ؛
- تعيين المعالم والحدود؛
- التّقسيم والتّهيئة.

فيه ما يشير إلى كل الأعمال والخُطَط التي يُنجزها المختصون؛ لتنفيذ سياسة معينة على منهج علمي يسهل الوصول إلى الأهداف المنشودة؛ اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو علميًا...

2- اصطلاحًا:

ذُكِر المصطلح(التخطيط اللغوي) في كتابات المتخصصين بمسميات عدّة، منها: التخطيط اللغوي، ومنها: الهندسة اللغوية، إلى جانب مصطلح: السياسة اللغوية كمرادف للتخطيط اللغوي، ومن الباحثين من تكلم عن مصطلح التطور اللغوي، في حين أنّ الأكثر تداولا في المدّة الأخيرة مصطلح التخطيط اللغوي؛ ومع رواج استعماله إلّا أنّ المتخصصين لا يجمعون على تعريف واحدٍ جامعٍ لمفهومه؛ وهذا ما يفسره جمع (13) ثلاث عشرة تعريفا في كتاب(التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي) لصاحبيْه:أ. روبرت و ل. كوبر(a.robert et l.cober) والمترجم إلى العربية على يد: خليفة أبو بكر الأسود؛ فجاء إحداها مشيرا إلى أنّ

التخطيط اللغوي هو:« تغيير معتمد في اللغة، أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها أو في وظائفها أو في كليهما... وبالتالي التخطيط اللغوي يتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية ويتصف بصياغة وتقييم البدائل لحل مشكلات اللغة وتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية[11]». وآخر يعرّفه بـ:« الأنشطة السياسية والإدارية الهادفة إلى حل المشكلات اللغوية في المجتمع[12]» وثالث يتكلم عن « إجراءات مرتبة من أجل اختيار لغة ما أو تأطيرها وفي بعض الحالات إثرائها بالتفاصيل وتدقيق الجوانب الإملائية والنحوية والمعجمية والدلالية فيها من أجل إشاعة الاستعمالات والوظائف المتفق عليها لتلك اللغة[13]». والملاحظ أنّ التعريفات المدرجة في سياق التعريف بالتخطيط اللغوي،؛ كلّ واحد منها يمسّ هذا المصطلح من زاوية معينة؛ فالأول يطرق المصطلح من عمل المنضمات والهيئات المخول لها قانونا، والتي يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض(خدمة اللغة) نحو: المحافظة السامية للأمازيغية(اللغة المازيغية) أو مجمع اللغة العربية بالجزائر(اللغة العربية) في الجزائر؛ وما يمكن أن تقدّمه هذه المؤسسات؛ من توحيد للجهود للعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات اللغوية في الجزائر؛ كاختيار الخطّ المناسب للتعبير بالمازيغية(عربي، لاتيني، تيفناغ). إلى جانب ما يمكن أنْ تقدّمه الدّوائر الحكومية: كرئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التّعليم العالي... من إسهامات تساعد في حلّ مشاكل المازيغية، وما يتعلق بطرق تعليمها ونشرها عبر كامل التراب الوطني. وأمّا الثاني فيتكلم عن كل الأنشطة بغض النظر عن مصدرها سياسيًا كان أو إداريًا، في حين التعريف الثالث فيتحدّث عن كلّ ما يمكن أنْ ينظّم لغة ما ويطورها من النواحي: الإملائية، المعجمية، النحوية...

إنّ القارئ لهذه التعريفات يمكن أنْ يميز أنّها في عمومها تسعى إلى:

- حل مشاكل لغة ما؛
- تقديم البدائل لحل المشكلات اللغوية في المجتمعات؛
- ترقية وتطوير اللغة؛
- المتابعة المنظمة والهادفة لتطوير اللغات.[14]

وغيرها مما يمكن أنّ يقرأ من بين سطور هذه التعريفات. فالتخطيط اللغوي ما هو في حقيقته إلّا عملية منظمة تهدي إلى اختيار الأحسن من الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف مسطرة أو هو « عملية ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة...وهو منهجية لتنظيم اللغات وتحسينها أو لإنشاء لغات مشتركة جهوية أو وطنية أو دولية[15] ». ونظرًا لأهمية التخطيط فقد« أولت المجتمعات المعاصرة للغة الوطنية وتخطيط السياسة اللغوية اهتمامًا بالغًا وذلك بـ:

- تشجيع المؤسسات العامة على ترقية وتطوير اللغة أو اللغات.
- جرد الحاجات وتحديد الأولويات.
- تحديد الأهداف والغايات القريبة والبعيدة.
- اختيار الوسائل لتحسين تلك الأهداف.
- رصد ميزانية وموارد بشرية رافدة لذلك.
- متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة[16] ».

أنواع التخطيط اللغوي: ويمكن أن يُدرج تحت هذا العنوان: رسم السياسة اللغوية، و تنفيذ السياسة اللغوية، و تخطيط اكتساب اللغة[17].

محاضرات ألقيت بالمركز الجامعي بريكة- الجزائر

1- **رسم السياسة اللغوية**: وهي خطط ومشاريع معدّة مسبقًا ومدروسة بطريقة علمية، أوهي تلك القرارات المتّخذة للتأثير على المهارات الخاصة، على استخدام تراكيب لغوية محددة في مستوى أو سياق محدد من مستويات الاستعمال اللغوي.

2- **تنفيذ السياسة اللغوية**: ويدل هذا المستوى على إيجاد وخلق نظام لغوي ، أو تعديل نظان لغوي موجود، أو اختيار بدائل أخرى للغة مكتوبة أو محلية أو إصلاحها أو معيرتها، أو اختيار لغة ما من بين عدّة لغات.

3- **تخطيط اكتساب اللغة**: يعدّ اكتساب اللغة من مظاهر المشاريع التعليمية على كافة المستويات وتنظيمها ابتداء من أعلى هيئة تنظيمية وانتهاء بالمدرّس.

تداعيات قرار الترسيم للغة المازيغية على التخطيط اللغوي:

إن منح طابع الرّسمية للغة المازيغية من الانعكاسات تمس اللغة في حدّ ذاتها؛ لأن اللغة الرسمية لها معايير حدّدها صالح بلعيد في كتابه(هموم لغوية) بـ:

- « لغة الدستور؛
- لغة الأغلبية؛
- لغة الوطنية المشتركة؛
- لغة المواطنة المشتركة؛
- لغة موحّدة لمختلف المكونات المجتمعية؛
- لغة انفتاح جهوي وعالمي؛

وهناك من الباحثين من يضيف:

- الامتداد في الزمان؛ لغة السلف؛

مجلة وطنية- المركز الجامعي بريكة- الجزائر

- الامتداد في المكان؛ بمعنى ينطق بها في كل مناطق البلاد؛
- البعد المستقبلي؛ لغة العلم[18]». ومن هذا المنطلق؛ فهل المازيغية وبمكوناتها الموجودة عليها اليوم قادرة على تجسيد هذه المعايير أمْ أنّها مازالت تحتاج إلى تطوير ورقي؛ مثلما نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير؛ حتى تصل إلى مصاف الرسمية؟

والملاحظ أنّه في سبيل تحقيق هذا الترسيم، وفي هذه المرحلة بالذّات يجب العمل على:

أولًا: ترقية وتطوير المازيغية؛ من خلال خلق أو فرض أبجدية موحدة لها، وهذا ما يعتبره الباحث اللسانيات الاجتماعية صعب التحقيق على الأقل في الوقت الراهن، إذْ أكّد « على أن توحيد اللغة الأمازيغية ليس من السهولة بمكان وهذا لدواعي عملية، مرافعا على تنويع وسائل الكتابة، ولا يمكن حصر أبجدية كتابة الأمازيغية بحروف معينة، مقدما مثال أن المجتمع الميزابي يقدس اللغة العربية ويريد كتابة أمازيغية بحروف عربية ولا يمكن فرض اللاتينية عليه[19]». أمّا المجتمع القبائلي في منطقة القبائل الكبرى (تيزي وزو، بجاية، البويرة) فمنهم: من يُولي اهتماما بالغا إلى كتابتها بالحرف اللاتيني، ومنهم من يطالب بالرجوع إلى الأصل (كتابتها بحرف التيفناغ) وقسم ثالث من سكان القبائل وبالضبط من سكان ولاية البويرة إذْ« يرفض بعض سكانها تبني الأمازيغية[20]». فما على الهيئات المتخصّصة وبالاشتراك مع رجال العلم والباحثين اللسانيين؛ إلّا البحث عن أرضية توافق يرضى عنها الجميع، وتصبّ في صالح اللغة المازيغية، وتخدم الوحدة الوطنية.

وما يمكن أن نشير إليه في هذا الموضع هو تلك الدّراسة الموضوعية، والقائمة على أساس علمي بَيّنْ ومنطقي، والتي أجراها الدكتور صالح بلعيد ، ودونها في

كتابه(المازيغيات) والمتعلقة بالأبجدية التي يمكن أن تكون خطًّا لكتابة المازيغية مُقارنًا بين: الحرف اللاتيني، والحرف العربي، وحرفها الأصلي الأول(التيفناغ) وعن تجربة ومعرفة بما يحيط بشأن المازيغية، قال:« بالنسبة لكتابة المازيغية بحروفها يبقى الرهان الذي يحلّ لغز معركة الحروف للأسباب التالية:

– العودة إلى الأصل فضيلة؛

– العمل على ترقية الحرف المازيغي(التيفناغ) أسوة بما مرت به خطوط اللغات المتقدمة[21]». فعلى الرّغم من إشارته إلى أن:

– الحرف العربي هو الأقدر والأنسب على التّعبير على معظم أصوات المازيغية؛

– انتصار الفرانكفونيين للحرف اللاتيني؛ لاعتبار أنفسهم أول المدافعين والمنافحين عنها؛

– نقائص الحرف الأصلي(التيفناغ).

إلّا أنّه يرى في حلّ إشكالية الأبجدية المازيغية يكمن في اعتماد التيفناغ.

ثانيًا: خلق أرضية وفاق جامعة لكل الأداءات المنتشرة في ربوع الجزائر؛ فالمازيغية أداءات مختلفة: قبائلية في منطقة القبائل، وشاوية في شرق البلاد، وميزابية في منطقة ميزاب، وشنوية غرب العاصمة(منطقة شرشال) وشلحية قريبة من المازيغية المغربية في منطقة ندرومة بتلمسان؛ بمعنى أنّ المازيغية مازيغيات، ومن الصعب التوفيق بين هذه المجموعات اللغوية من خلال فرض مازيغية معينة على الجميع. والحل: كما تصوره صالح بلعيد يكمن في تعليم كلّ مازيغية « في مناطقها، كل منطقة تتعلم أداءها وثقافتها وتراثها[22]». فالمازيغية تتمثل في جميع الأرصدة اللسانية الموجودة في الجزائر (قبائلية– شاوية– ميزابية– تارقية– شلحية– شنوية) فأيّ رصيد من هذه الأرصدة له حق تمثيل المازيغية؟ وعلى أيّ أساس يتم هذا الاختيار؟

إنّ هذا التعدد اللغوي المازيغي في الجزائر يتطلب من الهيئات الرسمية والخبراء والباحثين تَبَنّي سياسة لغوية حكيمة، أساسها التشاور، ومبنية على خطط منهجية علمية؛ لترقية وتطوير المازيغية بمختلف تنوعاتها وثقافاتها وأرصدتها الحضارية، ومن ثمة تعليمها واستعمالها وطنيا على الأقل في مناطقها في مرحلة أولى، والعمل على تمكينها في المرافق الرسمية والإدارات العمومية؛ من خلال إجراء أيام ودورات تكوينية لفائدة الموظفين والمسؤولين الذين لا يتقنونها وبإشراف متخصصين في اللغة المازيغية ؛ من أجل فرص التواصل بهذه اللغة.

ثالثًا: فيما يتعلق بالبعد المكاني للغة المازيغية؛ بتوسيع نطاق تعليمها، وتعميم هذا التعليم بإجبار الجزائريين على تعلّمها؛ فالأمر ليس بهذه السهولة، فهو لا يتعلق بقرار سياسي يمكن أنْ يتمّ إعلانه وحسب، أو يتم من خلاله خلق هيئة معينة، أو إطلاق تصريحات وزارية من هنا أو هناك تَعِدُ بتعميم التّعليم.

إنّ الحديث عن إجبارية تعليم المازيغية؛ فلا يجب أن نعلق الأمر بالقرارات السياسية وحسب، بل علينا أنْ نُوكله إلى أهل الاختصاص؛ فنأخذ بآرائهم من باب "**فلا خاب من استشار**" ثمّ إنّ القضية قضيتهم بالدرجة الأولى؛ فلا العصبية قادرة على حلّ الإشكال، ولا العاطفة. وعن هذه الإجبارية يقول الباحث اللساني عبد الرزاق دوراري: « إنّ قضية إجبارية تدريس اللغة الأمازيغية قضية سهلة بالنسبة للسياسيين ولكنها ليست في نفس المنظار بالنسبة للغويين متسائلا في نفس الوقت كيف نجبرها؟ وعلى من يتم إجبارها؟ وفي إطار أيّ مشروع للدولة؟ إنّ الارتقاء بالأمازيغية يكون في الدولة التي تبنى على التنوع الثقافي والمواطنة...[23]» فإذا كان من باب التعميم أنْ يُجبر الجزائري من المناطق التي لا يحسن أهلها أيّ أداء من أداءات المازيغية؛ فعلى الأقل يجب أن

يراعى حقّه في اختيار الخط الذي يتعلّم به هذه اللغة، إنْ لم يكن خطّها الأصلي. في حين يذهب الأستاذ الدكتور صالح بلعيد مذهبًا وسطًا فيه كثير من الحرية، وبعيدا عن التعصب وعن العاطفة، وعن إرغام أيّ أحد تعلُّمِها حين قال:« ولا يجب أن تكون هذه اللغات إجبارية خارج مناطقها[24]». وحدّد الوقت الذي يجب أن يخصص لتعلّمها، وكيف يتم تعليمها؟ والمناطق التي تُعلّم فيها المازيغية في موضع آخر، فقال:« المازيغيات: تعليمها خارج الوقت المحدد للغة الرسمية في مناطقها كل منطقة تتعلم أداءها وثقافتها وتراثها[25]». فهو هنا يتكلم عن المازيغيات بصيغة الجمع؛ بمعنى أن كلّ منطقة يُستعمل فيها لسانًا أمازيغيًا معينًا في التواصل وقضاء الحاجات لها الحق أن تتعلم هذا اللسان، وفي حدودها ودون إجبار أحدٍ على تعلّمه خارج حدود هذه المنطقة؛ فالقبائلي يتعلم قبائليته وباستخدام الحرف الذي يراه مناسبًا، والشاوي يتعلم شاويته وله الحرية في اختيار الحرف الذي يناسبه، والميزابي يتعلم ميزابيته بما شاء من خطوط، وكذلك نفس الشئ بالنسبة لبقية الأرصدة اللسانية المازيغية المنتشرة في الجزائر. على أن تعمل الدولة على حماية التراث الأمازيغي وثقافته[26].

رابعًا: وفيما يخصّ المساواة بين اللغتين الرسميتين العربية والمازيغية؛ فالرأي عند أهل الاختصاص؛ لأن القضية تتعلق بلغة– اللغة العربية– لها نظام كتابة، ومعتمدة منذ أمدٍ ضارب في جذور التاريخ، ولها من العالمية ما لها، وكانت إلى الأمس القريب لغة العلم والسيادة وعلى نطاق واسع جدًا. في حين الثانية — اللغة المازيغية– وعلى الرغم من أنّ وجودها في هذه الربوع يعود إلى حقبٍ زمنية سحيقة، أيْ: وجودها في هذا الوطن مرتبط بوجود المازيغي الأول، إلّا أنّها مازالت تفتقد إلى بعض مقومات اللغة الرّسمية؛ كإيجاد نظام كتابة موحد، والتوافق حول أداء معين... ولهذه الأسباب وغيرها أوصى

المشرّع بتطويرها وترقيتها، وتوكيل المتخصصين في اللغة والثقافة والتراث المازيغي بهذا التطوير وهذه الترقية.

ثمّ إنّ رسمية اللغة العربية في الجزائر مستمدة أنها لغة جامعة لكل أطياف المجتمع؛ يتكلم بها الجميع ويفهمها الكلّ دون استثناء؛ فهي منتشرة في جميع مناطق الوطن. ولم تكن في يوم من الأيام منافسة للغة الأم الأخرى(المازيغية)؛ فلقد تعايشتا إلى أنْ جاء من يُصوّر العربية على أنّها وحش كاسر سيأتي على الأخضر واليابس، ولن يُبقي موضع شبر للمازيغية على هذه الأرض التي حررها الجميع؛ عربيهم وأمازيغيهم، وأنّ العربية دخيلة وأجنبية، وليت المنادي بأجنبية العربية في موطنها بغريب عنها، ولا تربطه صلة بأهلها؛ بل قد يكون من أبنائها ويناصبها العداء ويتهمها بالعقم. فلينتبه الجميع وليعلم أنّ المخاطر التي تحيط باللغتين(العربية والمازيغية) عظيمة ولصالح لغات أجنبية(الفرنسية بالتحديد).

أمّا على مستوى التواصل فلا ضيْر أن يتعلم غير المتقن للغة المازيغية لغة آبائه وأجداده ويعلمها أبناءه، وعلى مستوي الهيئات والمؤسسات العمومية وإدارات؛ فيمكن الاستعانة بالأيام والدورات التكوينية لتعليم المازيغية للموظفين والمسؤولين خصوصًا على مستوى مراكز الاستقبال والتوجيه؛ حتى يسهل التعامل مع كل فئات المجتمع.

خاتمة:

لقد أثبتت التجارب الناجحة في مختلف البلاد التي عرفت قضايا مماثلة؛ أنّ العمل إذا كان ممنهجًا وعلميًا ومخططًا له؛ فإنّه يحقق لا محالة النتائج المرجوة منه، ومن هذا المنطلق فإنّ التخطيط اللغوي بأبعاده الثلاث(القريب- المتوسط- البعيد) يكتسي أهمية بالغة في التمكين والنجاح للغة المخَطّط لها بالتعليم والنشر؛ فما على الهيئات المخولة قانونًا إلّا الأخذ بالأسباب لإحلال المازيغية المكانة اللائقة بها. ثمّ إنّ تحقيق مثل هكذا

أهداف يتطلب كثيرًا من الصبر والجرأة والحزم؛ الصبر على التحديات والعقبات التي تعترض سبيل الوصول إلى الهدف المنشود، والجرأة في اتخاذ القرارات الخادمة للغة المازيغية ومصلحة الوطن قاطبة، والحزم في تنفيذ هذه القرارات؛ حتى نحفظ للمواطن هويته وشخصيته وكلّ مقوماته، وللأمة وحدتها وتماسكها.

التهميش:

[1]- محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، تونس:1987، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص14.

[2]- صالح بلعيد(الأمم الحية أمم قوية بلغاتها) عمل فرقة بحث: علوم اللغة(ماجستير2011/2010)تيزي وزو:2012، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر،ص12.

[3]- ع/ عائشة عبد الرحمن"بنت الشاطئ" لغتنا والحياة، القاهرة:1979، دار المعارف، ص161- محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي،ص14.

[4]- أحمد سمير بيبرس، الواقع اللغوي والهوية، القاهرة، دار الفكر، ص105.

[5]- صالح بلعيد، هموم لغوية، تيزي وزو: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص25.

[6]- الدستور الجزائري، المادة (04) المعدل بالقانون رقم:16-01 المؤرخ في:2016/03/06.

[7]- الخليل أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، مادة(خ-ط-ط).

[8]- محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعي، ط1، بيروت:2001، دار إحياء التراث العربي، مادة(خ-ط-ط).

[9]- محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضي الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ط2، طبعة الكويت، مادة(خ-ط-ط).

[10]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة(خ-ط-ط).

[11]- أ. روبرت ول. كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي،تر: خلية أبو بكر الأسود، ليبيا:2006، مجلس الثقافة العام، ص69.

[12]- المرجع نفسه، ص69.

[13]- المرجع نفسه، ص69.

[14]- ينظر: أ. روبرت ول. كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي.

[15]- ع/ محمد حراث، (التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر) الأمم الحية أمم قوية بلغاتها، ص226.

[16]- ع/ المرجع نفسه، ص226- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، الجزائر:2000، شركة دار الهدى، ص276.

[17]- ينظر: أ. روبرت ول. كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي.

[18]- صالح بلعيد، هموم لغوية، ص15.

[19]- عبد الرزاق دوراري،https:www.eldjazaironline.net، بتاريخ:2018/09/20.

[20]- عبد النور بن عنتر(تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر) https:www.google.fr ، بتاريخ:2018/09/20.

[21]- صالح بلعيد، المازيغيات، تيزي وزو:2012، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص122.

[22]- صالح بلعيد، هموم لغوية، ص13.

[23]- ، عبد الرزاق دوراري،https: www.eldjazaironline.net، بتاريخ:2018/09/20.

[24]- صالح بلعيد، هموم لغوية، ص25.

[25]- المرجع نفسه، ص25.

[26]- ينظر: المرجع نفسه.

مجلة طبنة للدراسات العلمية - المركز الجامعي بريكة- الجزائر